http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1637) السنة السابعة -الاحد (25) تشرين الاول 2009

وسط توقعات بحلول توافقية

المجلس السياسي للأمن الوطني أمام مهمة حسم قانون الانتخابات

مصاعب امام اقرار قانون الانتخابات في مجلس النواب

بغداد/ نصير العوام والوكالات

يجتمع اليوم الاحد المجلس السياسي للامن الوطني لحل مسألة قانون الانتخابات، بعد ان رمى مجلس النواب بكرة القانون اليه، اثر التأجيلات المستمرة وعدم التوافقات بسبب الوضع في كركوك.

وقال مصدر رفيع المستوى في تصريح لـ(المدى): ان المجلس السياسي للامن الوطني سيجتمع اليوم الاحد لحسم قانون الانتخابات، وقد تحدث تطورات جديدة ويقدم المجلس موعد اجتماعه الى وقت متأخر من مساء السبت. وتوقع المصدر ان يتوصل المجلس السياسي الى توافق نهائي خلال الاجتماع، لأن: «هناك اجماعا من قبل القادة السياسيين على حسم القانون».

من جهته قال النائب محمود عثمان عن التحالف الكردستاني: ان قضية كركوك لا تحل عن طريق قانون الانتخابات اذ ان لها وضعاً في الدستور. واضاف عثمان في تصريح لـ (المدى): ان هذه القضية اقحمت على القانون وادت الى تعطيله، وليس من المعقول ان تحل قضية بمثل هذا الحجم عند تشريع قانون مهم كقانون الانتخابات، واوضح عثمان ان التحالف الكردستاني عرض ان يتم تحديث سجل الناخبين لكل المحافظات المتنازع عليها، لا ان تتم المطالبة بتحديث سجل الناخبين في كركوك فقط. مشيرا الى ان جميع النقاط في قانون الانتخابات تم الاتفاق عليها ولم تبق سوى قضية كركوك التي رحلت الى المجلس السياسي للامن الوطني.

وكانت الامم المتحدة قد دعت البرلمان الى اقرار قانون الانتخابات بنهاية هذا الاسبوع، والا ستضطر لتأجيل موعد الانتخابات عن موعدها المقرر في ١٦ كانون الثاني ٢٠١٠.

وعلى الصعيد ذاته اعرب نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي عن اعتقاده بان المجلس السياسي للأمن الوطني سيتوصل الى حل توفيقي بشأن ما اختلف عليه بالنسبة لقانون الانتخابات شريطة أن لا يركز على قضية كركوك فقط. وقال في تصريح صحفي نقله عنه مكتبه: في تصوري لم يعد أمام رئيس مجلس النواب سوى هذا القرار على الرغم من أن قرارات المجلس السياسي للأمن الوطني غير ملزمة لكنه يشكل منتدى سياسيا يضم قادة الكيانات السياسية وسبق وان تعامل مع قضايا مصيرية من هذا العيار ووفق بها. واضاف الهاشمي أن المجلس السياسي للأمن الوطني سيتوصل إلى حل توفيقي بشان ما اختلف عليه أعضاء مجلس النواب ومن بينها مشكلة كركوك. وتابع ان على المجلس السياسي للأمن الوطني ان لايركز على مشكلة كركوك وإنما يركز على تشريع قانون انتخابات بأسرع وقت ممكن، قضية كركوك ستأخذ وقتا طويلا حتى يضع العراقيون حلا توفيقيا يرضي الجميع، والمشكلة اليوم هي ليست مشكلة كركوك وحسب إنما هي مشكلة تشريع قانون جديد للانتخابات.

من جهته أعرب النائب سامي الاتروشي عن كتلة الاتحاد الإسلامي الكردستاني عن توقعه بعدم التوصل الى اقرار تعديل قانون الانتخابات قبل نهاية الشهر. وكان مجلس النواب قد اخفق في التوصل الى توافق بخصوص قانون الانتخابات ما أدى الى تأجيل التصويت عليه مرات عدة، ومن ثم إحالته الى المجلس السياسي للأمن الوطني. واعرب الاتروشي بحسب (إيلا) عن أسفه الشديد لان رئاسة البرلمان والكتل السياسية لم تستطع الوصول الى حل توافقي بشأن كركوك في التعديل المقترح لقانون الانتخابات. وقال: لقد وصل الأمر الى إعلان ضمني بقصور البرلمان عن حل المعضلة من خلال ترحيل الفقرة المتعلقة بكركوك الى المجلس السياسي للأمن الوطني. وشدد على انه لا يتوقع إقرار تعديل قانون الانتخابات قبل نهاية الشهر مما يصعب مهمة المفوضية العليا للانتخابات ، والتي تنتظر قرار المجلس للبدء بإجراءات تتعلق بنوع القائمة وعدد الدوائر وعدد النواب وغيرها من القرارات التي تحتاج الى إصدار أنظمة وتعليمات للتنفيذ. وتابع كما تحتاج المفوضية الى الاستعدادات اللوجستية والتي تعتمد في تحضير البعض منها على حسم قضايا عالقة في القانون، وللأسف فالمؤشرات تدل على استمرار الخلافات على ما شهدناه خلال الأسابيع الماضية. وأشار الاتروشي الى أن المجلس السياسي للأمن الوطني ليس بيده عصا موسى ليغير الواقع ويرضي الاطراف المختلفة بشأن كركوك خلال الأسبوع القادم.

وفي غضون ذلك أعرب ممثل المرجع الديني علي السيستاني في كربلاء عبد المهدي الكربلائي عن قلق المرجعية من حصول فراغ دستوري في العراق اذا تم تأجيل الانتخابات. وقال في خطبة الجمعة: «اود ان اعرب عن قلق المرجعية من عدم اجراء الانتخابات في موعدها المقرر». وأضاف: «لم يتم البت بقانون الانتخابات وانما هناك تأجيل بعد تأجيل قد يستمر اسابيع اخرى وربما يؤدي الى تضييق الوقت بحيث لا يتوافر الإطار القانوني المقبول والمرضي للشعب العراقي والمرجعية الدينية العليا لإجراء الانتخابات في موعدها إضافة الى عدم تمكن المفوضية العليا من تطبيق الآليات المطلوبة لإجراء الانتخابات». وأضاف ان «تأخير الانتخابات مخالف للدستور وسيترك فراغاً دستورياً كبيراً في البلاد ويمكن ان يساهم في خلق عدم استقرار سياسي على نطاق واسع، وربما يفضي الى حصول عدم استقرار أمني وتعطيل الدورالحكومي المطلوب لتسيير أمور الوزارات والدوائر لفترة طويلة».

الى ذلك قال عضو مجلس النواب عن كتلة التحالف الكردستاني عبد الباري زيباري «ان الشعب العراقي اليوم يعرف من الذي يعرقل تمرير قانون الانتخابات البرلمانية القادمة بإقحام القانون بمقترحات غير دستورية على أساس تقسيم المقاعد على المحاصصة العرقية والطائفية أو التقسيم الى الدوائر المتعددة». وأضاف زيباري بحسب (وكالة أنباء الإعلام العراقي) ان «البرلمان استشار المحكمة الاتحادية وهي الجهة المسؤولة دستوريا بتفسير البنود الدستورية حيث رفضت المحكمة تلك المقترحات، اذاً فهذه الجهات التي أقحمت بالمطالب غير الدستورية هي التي تتحمل مسؤولية تعطيل القانون». واوضح ان «هذه الجهات تريد تعطيل موعد الانتخابات المحدد وهذا ما نرفضه وترفضه القوى السياسية والشعب العراقي».

من جهتها رفضت النائبة عن الائتلاف العراقي الموحد ليلى الخفاجي تحميل مجلس النواب مشكلة تأخير قانون الانتخابات، متهمة جهات لم تسمها بمحاولة تعطيل إجراء الانتخابات وتعطيل كل العملية السياسية. وقالت الخفاجي بحسب وكالة (أكانيوز)، امس السبت، «تم اتخاذ الانتخابات في كركوك ذريعة للوقوف بوجه قانون الانتخابات وتعطيل إجراء الانتخابات النيابية». مبينة «خطورة عدم إجراء الانتخابات في وقتها المحدد كونها سترفع الشرعية عن الحكومة والمؤسسات والبرلمان. وبالتالي الرجوع إلى نقطة الصفر». وأضافت « نحن نعتقد أن هناك من يدفع باتجاه تأزم المشكلة، وكلما وجد حل واقتربنا من أن يكون هناك توافق، كلما كانت هناك أصوات ترتفع بمطالبها، ويتم تأزيم المشكلة والخروج من المداولات والمناقشات، لذا تم ترحيل القانون إلى المجلس السياسي للأمن الوطني باعتبار أن القيادات السياسية موجودة فيه». وبينت الخفاجي إن «المشكلة بحسب ما أشار اليها رئيس مجلس النواب إياد السامرائي (هي أن هنالك من يطلب الاستئذان أثناء المناقشات والمداولات للاتصال بالقيادة السياسية التي يمثلها) وهذا يعني الشخص الموجود في المناقشات ليس له قرار سياسي، لذا تم إحالة القانون إلى المجلس السياسي من قبل هيئة رئاسة البرلمان وليس من أعضاء مجلس النواب لإعطاء قرار سياسي والإسراع في تمرير التعديل على قانون الانتخابات للتمكن من إجرائها في السقف الزمني المحدد في ١٦ كانون الثاني». وأوضحت إن «الخلاف ليس على الفقرات التي اقترحت لتعديل القانون وهي القائمة المفتوحة والدوائر المتعددة وزيادة عدد أعضاء مجلس النواب، كون حتى الخلاف هنا لا يشكل أزمة»

وبشأن تسجيل التحالفات في مفوضية الانتخابات قال النائب عن الائتلاف العراقي الموحد عباس البياتي ان مفوضية الانتخابات لا تستطيع غلق باب الائتلافات مالم يشرع قانون الانتخابات البرلمانية. واضاف البياتي في تصريح لـ(المدى) ان هناك متسعا من الوقت للائتلافات لان قانون الانتخابات لم يشرع وان جميع الكتل السياسية بحاجة الى وقت بعد تشريع القانون لتشكيل الائتلافات وتسجيلها في المفوضية.

يذكر ان المفوضية اعلنت فتح باب تسجيل الائتلافات من يوم ١٢ ولغاية ٢١ من الشهر الحالي وقامت بتمديد الموعد الى ٢٥ منه، اي اليوم الاحد.

وعن التحالفات الانتخابية كشف مصدر مقرب من رئيس جبهة الحوار الوطني صالح المطلك انه لاينوي التحالف مع القائمة العراقية الوطنية التي يتزعمها رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي في حال انضمام نائب رئيس الجمهورية رئيس قائمة تجديد طارق الهاشمي الى التحالف الذي ينوي اياد علاوي الاعلان عنه، واضاف المصدر لـ(المدى) امس السبت ان المطلك قد يتحالف مع ائتلاف وحدة العراق الذي اعلن عنه مؤخرا بقيادة جواد البولاني واحمد ابو ريشه واخرون، مشيرا الى ان علاوي والمطلك عقدا اجتماعاً في الاردن الاسبوع الماضي للتوصل الى صيغة توافقية بشأن التحالف لكن المطلك اصر على ان الهاشمي والعيساوي يجب أن يكونا بعيدين عن هذا التحالف.

السليمان: مجاملات حكومية انتخابية أدت إلى تردي الأمن في الأنبار

الانبار/ وكالات

تجددت الدعوات الى اقالة قائد شرطة محافظة الانبار عقب تصاعد الخروقات الامنية في المحافظة التي انتفضت على تنظيم القاعدة.

وحث أمير عشائر الدليم في العراق وأحد قيادات الصحوة البارزين علي حاتم السليمان رئيس الوزراء نوري المالكي على إقالة قائد شرطة محافظة الأنبار طارق العسل من منصبه وإحالته الى التحقيق على خلفية «التصاعد الخطير بالأمن في المحافظة وملفات الفساد المتورط بها»، حسب ما اورده تقرير لوكالة آكي الايطالية.

وأثارت سلسلة الانفجارات التي هزت مدناً في الأنبار الأسبوع الفائت المخاوف من عودة الحوادث إلى المحافظة التي كانت مركزاً للعنف قبل أن يجتمع رؤساء عشائرها للتحالف من اجل القضاء على الإرهاب. وأكد السليمان إن التردي الأمني «الملحوظ» الذي تشهده الأنبار «تتحمله بالدرجة الأولى السلطة المركزية في بغداد التي تجامل لأسباب انتخابية طارق العسل الذي صدرت بحقه أربع مذكرات اعتقال من قبل مديرية شؤون وزارة الداخلية إلا أن أياً منها لم تنفذ حتى الآن بحقه». وأردف ان «هذا الرجل متهم باختلاس ٤٣ مليار دينار من الميزانية الاستثمارية التي خصصت لاعمار الأنبار، وسبق له أن طرد من جهاز الشرطة عندما كان برتبة ملازم». وتابع «نحن نطالب المسؤولين العراقيين وعلى رأسهم رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية جواد البولاني والدفاع عبد القادر العبيدي بإقالة العسل وفتح تحقيق معه حول التهم المنسوبة إليه وأسباب ضعف جهاز شرطة المحافظة الذي يتولى قيادته».

واتهم السليمان من سماهم بـ«عناصر في جهاز المخابرات الأمريكية الذين يلعبون دوراً مهماً في اضطراب المحافظة من خلال التدخل في شؤونها ودعم بعض الجهات والأطراف السياسية المعروفة في الأنبار (لم يذكرها) وفي حال استمر هذا التدخل فإننا سنقوم بطردهم»، لكنه شدد على «ضرورة منع تدخل شيوخ العشائر في الأنبار بالسلطة لضمان تفعيل سلطة القانون في المحافظة التي تعيش اليوم في حالة أمنية صعبة نتيجة أعمال العنف والتهريب والتدخلات الداخلية والخارجية وضعف أداء الأجهزة الأمنية فيها رغم أننا لاننكر وجود رجالات استطاعت ترك آثار ايجابية على مجمل الأوضاع». وأضاف: ان «الصحوة عندما اختارت أن تكون كياناً سياسياً أصبحت تعبر عن نفسها فقط ولم تعد كما في السابق تضحي من أجل مبدأ وعقيدة».

البنتاغون يجدد التزامه بتوقيتات انسحاب القوات المقاتلة من العراق

بغداد/ المدى والوكالات

عادت وزارة الدفاع الاميركية لتؤكد التزامها بسحب قواتها المقاتلة من العراق وفق التوقيتات المتفق عليها في اتفاقية الانسحاب الموقعة بين الحكومتين العراقية والاميركية.

وصرح المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية براين ويتمان إن الولايات المتحدة الأمريكية تلتزم بالموعد المحدد لسحب قواتها من العراق وسوف تسحب جميع وحداتها المقاتلة من هذا البلد قبل نهاية تموز ٢٠١٠.

وكانت بعض وسائل الإعلام قد رجحت أن تضطر الانتخابات النيابية العراقية المتوقع إجراؤها في ١٦ كانون الثاني، الولايات المتحدة إلى تعديل الجدول الزمني المقرر لسحب قواتها. وأكد ويتمان بحسب وكالة نوفوستي الروسية أن القوات الأمريكية تركز على تأمين الانتخابات العراقية لكنه أشار إلى أن الجدول الزمني المقرر لن يتأثر بهذا.

ومن المفروض وفقا للخطة التي تبنتها الإدارة الأمريكية أن تغادر جميع الوحدات المقاتلة من القوات الأمريكية الموجودة في العراق قبل نهاية تموز ٢٠١٠ على أن يغادر آخر جندي أمريكي العراق في نهاية كانون الاول ٢٠١١. ويوجد قرابة ١٢٠ ألف عسكري أمريكي في العراق الآن.

من جهته اكد الناطق باسم الحكومة علي الدباغ ان المسؤولين الأميركيين أعربوا لرئيس الوزراء نوري المالكي خلال زيارته واشنطن عن اهتمامهم الكبير بالانتخابات العراقية، وسط تصريحات تزامنت مع الزيارة وتبعتها، تحذر من امكان تعديل خطط الانسحاب في حال تم تأجيلها.

وأوضح الدباغ في تصريحات صحفية: إن «التجاذبات بين الأطراف السياسية من شأنه ان يدخل البلاد في أزمة سياسية، وعلى الأطراف المعنية تحمل مسؤولياتها في ان لا يدخل العراق في فراغ دستوري قد يحدث هزة قوية في مجمل العملية السياسية».

وعن محاور زيارة رئيس الوزراء الأخرى قال الدباغ: «إن اجتماعات المالكي وأوباما وأعضاء ادارته كانت صريحة وواضحة، اذ ركزت على وضع خطط عمل مستقبلية لإخراج العراق من طائلة الفصل السابع». وأضاف: أن الطرفين تطرقا «إلى ملف الأزمة السورية –العراقية» وأجرى المالكي اتصالاً بالأمين العام للأمم المتحدة للتعجيل بالإجراءات لتسمية مبعوث للتقصي والتحقيق في الأدلة التي تدين سورية». ونفى الدباغ ان تكون زيارة رئيس الوزراء الى الاردن «بتوصيات اميركية وإنما كانت تلبية لدعوة الأردن وقد جرى اجتماع بين المالكي ونظيره الأردني نادر الذهبي في مطار الملكة عالية تناول تطوير العلاقات وزيادة التعاون ومتابعة اعمال اللجنة العليا العراقية – الأردنية». وكانت مسؤولة الشؤون السياسة في وزارة الدفاع الأميركية ميشيل فلورنوي أكدت ان واشنطن تستخدم كل «سبل التأثير الدبلوماسي وغيرها من سبل سعياً لضمان اجراء الانتخابات في موعدها»، ملمحة الى احتمال تغيير مواعيد الانسحاب الأميركي من العراق «لأن خطط تقليص القوات ليست جامدة وتسمح بإعادة التقييم والتغيير وفقاً للتطورات على الأرض. وإذا دعت الضرورة ، سنعيد دراسة الأوضاع». وأضافت في إفادة امام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب: ان الزعماء العراقيين امامهم «اسبوع آخر او اثنان لتسوية خلافاتهم حول قانون الانتخابات الجديد ولكن يمكنهم ايضاً ان يلجأوا إلى استخدام قانون عام ٢٠٠٥ كملاذ اخير ويلتزموا الموعد المحدد». وأوضحت: انه اذا لم يتم التوصل الى اتفاق على وجه السرعة يتعين على الولايات المتحدة ان «تدخل في حوار مع الحكومة العراقية لوضع خطة عاجلة لتأمين الانتخابات في موعد لاحق وقد يكون لذلك تداعيات».

مفوضية اللاجئين تقترح عدم إعادة طالبي اللجوء العراقيين لحين استقرار الأمن

بغداد/ المدى

قدمت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مقترحا الى الدول الأوروبية بعدم إعادة أي عراقي طلب اللجوء السياسي فيها الا بعد تحسن الاوضاع الامنية في العراق.

وقال المتحدث باسم المفوضية، أندريه ماهسيتش، «تنصح المفوضية بعدم إعادة أي عراقي من وسط العراق حتى يكون هناك تحسن واضح في الوضع الأمني وحقوق الإنسان في البلاد».

وتأتي المطالبة بعد إعادة الحكومة البريطانية ٤٤ لاجئاً عراقياً قسراً إلى بلادهم، قبلت الحكومة العراقية عشرة منهم فقط وأعادت البقية حيث يحتجزون في مركز للهجرة، كما أعادت الدنمارك ٣٨ عراقياً، معظمهم من وسط وجنوب العراق، بينما أعادت السويد ٢٥٠ لاجئاً. ويشار إلى أن المفوضية قد أصدرت توجيها في نيسان الماضي بضرورة اعتبار طالبي اللجوء السياسي من وسط العراق، الذي كان مسرحا لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بحاجة إلى حماية دولية، وفق الأمم المتحدة. وأوصت المفوضية بضرورة تقييم حالات العراقيين القادمين من ثلاث محافظات في الشمال ومن محافظات الجنوب والأنبار بالنظر إلى كل حالة على حدة.

وبحسب تقرير صادر عن المفوضية فإن العراقيين يتصدرون قائمة عدد الأشخاص المطالبين بحق اللجوء السياسي في الدول الصناعية هذا العام ومن بعدهم الفارون من أفغانستان والصومال. وخلال السنوات الثلاث الماضية، أعادت بريطانيا ٢٥٠٠ طالب لجوء عراقي، بعد رفض طلباتهم، إلى الوطن، عاد معظمهم طواعية بالاستفادة من برنامج مساعدات مالية لمغادرة الأراضي البريطانية. وأشار تقرير نشر في وقت سابق الى أن النزاعات المسلحة في أفغانستان والصومال زادت من عدد طالبي اللجوء حول العالم. وتعد الدول الصناعية المتقدمة الوجهة الأبرز لطالبي اللجوء على رأسها الولايات المتحدة، وكندا، وفرنسا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، على التوالي.

يلقي ضوءاً جديداً على حضارة العراق القديمة

اليوم.. افتتاح معرض في بنسلفانيا لكنوز أور الأثرية

فيلادلفيا/ رويترز

يعرض متحف لعلم الانسان والاثار تابع لجامعة بنسلفانيا رأسا بشريا يغطيه غطاء مزين بالذهب وجواهر اللازورد ولا تظهر له معالم واضحة الا الاسنان وذلك في اطار معرض حول كنوز حضارة العراق القديمة.

والرأس هو كل ما تبقى من خادمة أحد ملوك بلاد ما بين النهرين ودفن قبل نحو ٤٥٠٠ عام مع كل ثروة الملك أو الملكة وكل أفراد الحاشية الملكية.

وعثر على رفات الخادمة والمئات الاخرين في ١٦ مقبرة ملكية تصدرت أخبارها عناوين الصحف في شتى أنحاء العالم في العشرينيات من القرن العشرين عندما اكتشفها عالم الاثار البريطاني السير ليونارد وولي في منطقة أور القريبة من مدينة الناصرية. وللمرة الاولى منذ أكثر من عشر سنوات تعرض الرفات مع نحو ٢٢٠ قطعة أخرى عثر عليها في الموقع في متحف بنسلفانيا وذلك من خلال معرض يلقي ضوءا جديدا على احد أعظم الاكتشافات الاثرية في القرن العشرين. ويفتتح معرض «تاريخ العراق القديم.. اعادة اكتشاف مقبرة أور الملكية» اليوم الاحد ليضع كنوز أور في السياق التاريخي لمنطقة تعرف بأنها «مهد الحضارة» ويحكي قصة الاكتشافات التي جرت بين عامي ١٩٢٢ و١٩٣٤. وكانت القطع المعروضة قد تنقلت في جولة على متاحف الفن في الولايات المتحدة على مدى السنوات العشر الاخيرة وأعيدت الى متحف بنسلفانيا الذي شارك في رعاية حملة الاكتشاف الاصلية عام ١٩٢٢ .

وقال ريتشارد زتلر وهو أمين للمتحف: ان المعرض يركز على الاهمية التاريخية والثقافية للقطع بدلا من القيمة الجمالية التي تهتم بها المتاحف الفنية. ولم يتم تسميم خدم الملك الذين عثر على رفاتهم في المقابر كما قال وولي لكنهم قتلوا بالضرب بآلة حادة على الرأس من الخلف وهي نظرية أشار زتلر الى أن فحوص بالاشعة المقطعية أجرتها مستشفى جامعة بنسلفانيا تؤيدها. وبعد الموت كانت الجثث تجفف وتحفظ لاظهار ثروة الملك وسلطته حتى بعد الوفاة. وقال زتلر «كان يعامل هؤلاء الاشخاص كما لو أنهم جزء من شعائر جنائزية.»

وأثناء عملية الدفن كان يراعى وضع الرفات تحت الارض بمسافة تجعل الجمجمة تتهشم مما يفسر الشكل المسطح للرؤوس في المعرض. والقطعة الرئيسة في المعرض هي غطاء رأس الملكة بوابي المزين بأربعة كيلوجرامات من الذهب و ٣٦٠٠ قطعة من العقيق وحجر اللازورد. ويضم المعرض أيضا قيثارة يزينها رأس ثور وتمثال «كبش في الادغال» النادر الصغير الذي يصور كبشا يأكل أوراق شجرة ومصنوعاً من الذهب والنحاس وحجر اللازورد.

وقال زتلر: ان ثراء كنوز أور يشير الى الرخاء الذي كانت تعيش فيها حضارة ما بين النهرين ونجاحها في التجارة مع مناطق بعيدة مثل وادي الاندوس وحضارة شرق البحر المتوسط التي كانت توفر لها المعادن والاحجار الكريمة مقابل الحصول على منسوجات ومنتجات زراعية. وأضاف «تقدم الكنوز صورة لحضارة راقية ومحكمة للغاية.» ولإلقاء الضوء على قصة اكتشاف مقابر أور يشير المعرض الى بعض الشخصيات التي زارت الموقع ومن بينها تي.اي لورانس الذي يعرف بلورانس العرب والذي كان وسيطا بين علماء الاثار والحكومة البريطانية وكذلك كاتبة الروايات البوليسية البريطانية الشهيرة أجاثا كريستي التي كتبت روايتها (جريمة في بلاد ما بين النهرين) استنادا الى ما شاهدته هناك.

زقورة اور الاثرية

وقال زتلر: ان كنوز أور تمت حمايتها الى حد كبير من الحرب التي شهدها العراق في السنوات الاخيرة. ونقلت القطع الاهم من متحف العراق الى خزائن بنوك قبل حرب عام ٢٠٠٣ والذي تعرض بعده متحف العراق للنهب.

ويوضح المعرض أن موقع أور نفسه «نجا من معظم أعمال النهب» لانه على أطراف قاعدة طليل الجوية وهي واحدة من أكبر القواعد في الشرق الاوسط.